

القرار 47 (المراجع في باكو، 2025)

تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية، بما في ذلك اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي للأنظمة المصنّعة على أساس توصيات الاتحاد

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (باكو، 2025)،

إذ يذكّر

- (أ) بالقرار 177 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛
- (ب) بالقرار 139 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛
- (ج) بالقرار 123 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية¹ والبلدان المتقدمة؛
- (د) بالقرار 15 (المراجع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا؛
- (هـ) بالقرار 37 (المراجع في باكو، 2025) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة الرقمية؛
- (و) بالقرار 40 (المراجع في باكو، 2025) لهذا المؤتمر، بشأن الفريق المعني بمبادرات بناء القدرات؛
- (ز) بالقرار 62 (المراجع في باكو، 2025) لهذا المؤتمر، بشأن تقييم وقياس التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية (EMF)؛
- (ح) بالقرار 76 (المراجع في نيودلهي، 2024) للمؤتمر العالمي لتقييس الاتصالات (WTS)، بشأن اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي ومساعدة البلدان النامية والبرنامج المستقبلي المحتمل الخاص بعلامة الاتحاد؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ط) بالقرار 3-62 (المراجع في دبي، 2023) لجمعية الاتصالات الراديوية، بشأن الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة مع توصيات قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد وقابلية التشغيل البيني لتجهيزات وأنظمة الاتصالات الراديوية؛

(ي) بالقرار 96 (المراجع في نيودلهي، 2024) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن دراسات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة والمتلاعب بها،

وإذ يضع في اعتباره

(إ) أن القرار 177 (المراجع في بوخارست، 2022)، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني، يدعو إلى مساعدة البلدان النامية على إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية لأغراض المطابقة وقابلية التشغيل البيني تكون ملائمة لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني حسب الاقتضاء وحسب احتياجاتها؛

(ب) الجهود التي تبذلها المناطق والمنظمات الإقليمية (مثل اتحاد المغرب العربي (Maghreb) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الكاريبي للاتصالات (CTU) وأمريكا الجنوبية ومجموعة شرق إفريقيا (EAC))، بالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات (BDT) لتشجيع التعاون وتهيئة مجتمعات تهدف إلى زيادة كفاءة استعمال البنى التحتية لاختبار المطابقة، مثل توحيد معايير وخدمات الاختبار في المختبرات؛

(ج) أن تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يخص تقييم واختبار المطابقة وتوفير التسهيلات لاختبار تقييمها على الصعيدين الوطني والإقليمي يمكن أن يساعد على مكافحة تزييف أجهزة ومعدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) أن نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الناشئة يتطلب أطراً متقدمة لاختبارات المطابقة والتشغيل البيني لضمان قابلية التشغيل البيني والأمان والسلامة؛

(هـ) أنه ينبغي دمج ممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الطاقة والاقتصاد الدائري، في اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما يتماشى مع الأهداف المناخية العالمية،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

(و) خطة العمل المتعلقة ببرنامج الاتحاد للمطابقة وقابلية التشغيل البيني بصيغتها المحدثة في دورة مجلس الاتحاد لعام 2013 والتي تتألف من دعائم هي: (1) تقييم المطابقة، (2) أحداث قابلية التشغيل البيني، (3) بناء القدرات، (4) إنشاء مراكز اختبار وبرنامج للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في البلدان النامية؛

(ب) أن الاتحاد ينبغي له أن يؤدي دوراً ريادياً في تنفيذ برنامج الاتحاد للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي، على أن يتولى المسؤولية الرئيسية قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) بشأن الدعامتين 1 و2 وقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D) بشأن الدعامتين 3 و4؛

(ج) أن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي لمعدات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنهما بفضل تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة تحسين الفرص في السوق والموثوقية وتشجيع التجارة والاندماج على الصعيد العالمي،

وإن يدرك

(د) أن الدول الأعضاء في الاتحاد يمكن أن تسترشد بأحكام توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات لدى وضع المعايير الوطنية؛

(هـ) أن من المهم سد الفجوة التقييسية فيما يتعلق بتطبيق توصيات الاتحاد المناسبة المتعلقة بمسائل المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛

(و) أن القرار 44 (المراجع في نيودلهي، 2024) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB)، بالتعاون مع مديري مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT)، بتقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان النامية، عند الطلب، لصياغة/إعداد مجموعة مبادئ توجيهية بشأن تطبيق توصيات قطاع تقييس الاتصالات على الصعيد الوطني من أجل النهوض بمشاركة في لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات، بمساعدة من المكاتب الإقليمية للاتحاد، من أجل سد الفجوة التقييسية، ومساعدة البلدان النامية في دراسات خاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية لها وإعداد وتنفيذ توصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

(ز) أن أنظمة واختبارات المطابقة التي تشتمل على بنود مثل الأمن، والتوافق الكهرومغناطيسي، وقابلية التشغيل البيئي، وشغل الطيف، والجودة، واللوائح التنظيمية التقنية الوطنية لتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمثل اختبارات مهمة من منظور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستهلك؛

(ح) أهمية مساعدة البلدان النامية في تحديد فرص بناء القدرات البشرية والمؤسسية وفرص التدريب بشأن اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، وفي إنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي حسبما تقتضيه الحاجة، وتشجيع التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية، والهيئات الدولية للاعتماد ومنح الشهادات؛

(و) أن تطبيقات البنية التحتية في البلدان النامية التي تكون متوافقة مع توصيات الاتحاد أمر مرغوب فيه، وهذا للحفاظ على بيئة تنافسية وخفض التكاليف، وضمان بيئة آمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولزيادة فرص التشغيل البيئي، وضمان جودة مرضية للخدمة وجودة مرضية للتجربة؛

(ز) أن قابلية التشغيل البيئي لشبكات الاتصالات الدولية كانت السبب الرئيسي لإنشاء الاتحاد الدولي للبرق عام 1865 وأنها ما زالت من الغايات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات؛

(ح) أن التكنولوجيات الناشئة يمكن أن تنطوي على احتياجات فيما يتعلق باختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛

(ط) أن تقييم المطابقة هو السبيل المقبول للبرهنة على أن منتجاً ما يلتزم بمعيار دولي و/أو بمتطلبات محددة وأن إجراءات تقييم المطابقة ما زالت تتسم بالأهمية في سياق التزامات التقييس الدولي لأعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق المعني بالحواجز التقنية أمام التجارة؛

(ي) أنه يجب مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية عند اختبار مطابقة أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالتعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية،

وإن يدرك كذلك

أن برنامج الاتحاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي قد أطلق بناءً على طلب أعضاء الاتحاد، وخصوصاً الأعضاء من البلدان النامية، لتعزيز المطابقة وقابلية التشغيل البيئي لشبكات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملة طبقاً لتوصيات الاتحاد أو بعض عناصرها، والتماس مدخلات لتحسين جودة توصيات الاتحاد، وتقليص الفجوة الرقمية والفجوة التقييسية من خلال مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات المتعلقة بالموارد البشرية والبنية التحتية،

وإن يأخذ بعين الاعتبار

أن التدريب التقني وبناء القدرات الهادفة إلى إجراء الاختبارات وإصدار الشهادات قضيتان جوهريتان بالنسبة إلى البلدان من أجل زيادة التوصيلية العالمية وتعزيز نشر شبكات الاتصالات المتقدمة،

وإن يلاحظ

(أ) أن بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لم تكتسب بعد القدرة على اختبار المعدات وتوفير الأمن بالنسبة إلى المستهلكين في هذه البلدان؛

(ب) أن أنشطة لجنة الدراسات 2 في إطار المسألة 4/2 لدى قطاع تنمية الاتصالات وأنشطة لجنة الدراسات 11 بقطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما في مجال اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي قد حظيت باهتمام متزايد في البلدان النامية فيما يخص بناء القدرات المتعلقة بالمطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛

(ج) أن بإمكان اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي تسهيل قابلية التشغيل البيئي لبعض التكنولوجيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء (IoT)، وشبكات النفاذ البصرية والاتصالات المتنقلة الدولية-2020 وما بعدها؛

(د) أن تطبيقات البنية التحتية في البلدان النامية التي تكون متوافقة مع توصيات ومعايير قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد و/أو غيرها من المنظمات الدولية والمنظمات المعترف بها دولياً، أمر مرغوب فيه، مقارنةً مع تلك القائمة على التكنولوجيات والمعدات الخاضعة للملكية، وهذا للحفاظ على بيئة تنافسية وخفض التكاليف، ولزيادة فرص التشغيل البيئي، والحفاظ على سلامة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان جودة مرضية للخدمة وجودة مرضية للتجربة؛

(هـ) الحاجة إلى اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي من أجل خفض احتمال وقوع أخطاء في مرحلة إدخال الشبكات مما يمكن أن يؤثر على الجداول الزمنية للنشر التجاري؛

(و) أن اختبارات التشغيل البيئي المسبقة بين أجهزة/معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مختلف الشركات المصنعة، من شأنها أن تضمن جودة خدمة مرضية؛

(ز) أن الاتحاد يقوم بتنفيذ أنشطة لبناء قدرات الموارد البشرية في المناطق في مجال المطابقة وقابلية التشغيل البيئي والاختبار سيتم تنفيذها أيضاً بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، من أجل توضيح بعض الجوانب الأساسية والاعتماد؛

(ح) أنه إلى جانب توصيات قطاع تقييس الاتصالات، هناك عدد من المواصفات بشأن اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي وضعتها منظمات معنية بوضع المعايير (SDO) ومنتديات واتحادات أخرى؛

(ط) أن فهم توصيات الاتحاد وما يتصل بها من المعايير الدولية وصعوبة تطبيق التكنولوجيا الجديدة على نحو ملائم وفَعّال على الشبكات أمر ضروري لتنفيذ القرار 76 (المراجع في نيودلهي، 2024) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات،

يقرر

1 مواصلة المشاركة في أنشطة لتعزيز المعرفة بمعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها الفَعّال، بما في ذلك توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد، في البلدان النامية؛

2 تعزيز جهود الأخذ بالممارسات الفضلى وتبادل الخبرات في تطبيق معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات، وما يتعلق منها، على سبيل المثال وليس الحصر، بتكنولوجيا البث بالألياف البصرية وتكنولوجيا شبكات النطاق العريض والاتصالات المتنقلة الدولية وشبكات الجيل التالي وإنترنت الأشياء والتكنولوجيات الناشئة وبناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل خصوصاً للبلدان النامية، بإشراك المؤسسات الأكاديمية في العملية؛

3 تقييم فوائد استخدام المعدات التي تم اختبارها وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، خاصة في البلدان النامية، وتبادل المعلومات والتوصيات اللازمة، استناداً إلى الممارسات الفضلى؛

4 التعاون مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير، لا سيما اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في تقييم المطابقة وتعزيز التآزر بين المعايير الدولية،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون الوثيق مع مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية

1 بمواصلة تشجيع مشاركة البلدان النامية في الدورات التدريبية وورش العمل التي ينظمها قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) للأخذ بالممارسات الفضلى وتبادل الخبرات في تطبيق معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

2 بمساعدة البلدان النامية للاستفادة من المبادئ التوجيهية التي يضعها ويطورها قطاع تقييس الاتصالات بشأن كيفية تطبيق توصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

3 بتقديم المساعدة في وضع الإرشادات (الأدلة) المنهجية بشأن تنفيذ توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات؛

4 بمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها، بالتعاون مع المكتبتين الآخرين، لكي تكون قادرة على أداء اختبار المطابقة والتشغيل البيئي للمعدات والأنظمة، بما يناسب احتياجاتها، وفقاً للتوصيات ذات الصلة، بما في ذلك إنشاء هيئات معنية بتقييم المطابقة أو الاعتراف بها، حسب الاقتضاء؛

5 بمساعدة مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB)، وبالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR)، وحسبما يكون ملائماً، مع مصنعي المعدات والأنظمة ومع منظمات وضع المعايير المعترف بها دولياً وإقليمياً، في تنظيم أحداث تهدف إلى اختبار قابلية التشغيل البيئي وإجراء عمليات تقييم المطابقة، وحذا لو كان ذلك في البلدان النامية، لتشجيع البلدان النامية على حضور هذه الأحداث؛

6 بالتعاون مع مدير مكتب تقييس الاتصالات من أجل بناء قدرات البلدان النامية للمشاركة والاشتراك في هذه المناسبات على نحو فعال، وتقديم آراء البلدان النامية بشأن هذه المسألة استناداً إلى استبيان موجه من برنامج مكتب تنمية الاتصالات المعني إلى أعضاء الاتحاد؛

7 بتعزيز إقامة تعاون تقني فيما يخص تقييم المطابقة، وذلك بالتعاون مع هيئات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي الإقليمية (على سبيل المثال لا الحصر الهيئات الإقليمية لوضع المعايير، وهيئات الاعتماد، وهيئات إصدار الشهادات، ومعامل الاختبار)؛

8 بمساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي وتشجيع تعاون القطاعين العام والخاص مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والإقليمية، والهيئات الدولية المعنية بالاعتماد وإصدار الشهادات؛

9 بتحديد مراكز اختبارات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في البلدان النامية لتكون بمثابة مراكز تدريب تابعة لأكاديمية الاتحاد (ATC) لأغراض الاختبار والتدريب وبناء قدرات أعضاء الاتحاد في إطار الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف هذا القرار؛

10 باستعمال صندوق التمويل الابتدائي الخاص بالمشاريع وتشجيع الوكالات المانحة على أن توفر سنوياً تمويلاً لبرامج التدريب وبناء القدرات في مراكز الاختبار التي تُعتمد لتكون مراكز تدريب تابعة للأكاديمية؛

11 بتنسيق وتعزيز بناء القدرات من خلال تسهيل المشاركة من البلدان النامية في عمل مختبرات الاختبار الدولية أو الإقليمية لدى المنظمات أو الكيانات المتخصصة في اختبار المطابقة واختبار قابلية التشغيل البيئي، من أجل اكتساب الخبرة العملية؛

12 بالتعاون مع مدير مكتب تقييس الاتصالات بغية تنفيذ الإجراءات الموصى بها بموجب القرار 76 (المراجع في نيودلهي، 2024) في خطة عمل برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيئي التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2012 وراجعتها في دورته لعام 2013؛

- 13 بتكليف البرنامج المعني في مكتب تنمية الاتصالات بمسؤولية متابعة تنفيذ هذا القرار؛
- 14 بتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار، إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وإلى المؤتمر العالمي المقبل لتنمية الاتصالات؛
- 15 بمواصلة تشجيع مشاركة البلدان النامية في الدورات التدريبية وورش العمل التي ينظمها قطاع تنمية الاتصالات للأخذ بالممارسات الفضلى في تطبيق توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات بالاتحاد؛
- 16 بدعم استعراض أو تعديل أو تحديث أو صياغة مختلف الصكوك التنظيمية مثل المعايير التقنية، والقواعد، وإجراءات تقييم المطابقة، والمبادئ التوجيهية من أجل إقرار نوع المنتجات أو المعدات أو التجهيزات أو الأجهزة أو الآلات التي يمكن توصيلها بشبكة الاتصالات، واعتمادها؛
- 17 بتشجيع تنسيق إجراءات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، وتعزيز القدرات الدولية والإقليمية والوطنية في هذا الشأن؛
- 18 بتسهيل اجتماعات الخبراء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد، من أجل تعزيز الوعي في البلدان النامية بشأن مسألة إنشاء برنامج ملائم للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي في هذه البلدان؛
- 19 بمساعدة الدول الأعضاء على النهوض بقدراتها في مجال تقييم واختبار المطابقة، من أجل مكافحة الأجهزة المزيفة والمتلاعب بها وتوفير الخبراء في البلدان النامية؛
- 20 برفع تقارير مرحلية عن هذه الأنشطة إلى المجلس للنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها؛
- 21 بتشجيع استخدام أدوات المحاكاة المتقدمة في اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، وخاصةً لخفض التكاليف في البلدان النامية؛
- 22 بالتنسيق مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير، مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهروتقنية الدولية للاعتراف المتبادل بنتائج الاختبارات وتبادل الممارسات الفضلى،

يدعو مجلس الاتحاد

إلى النظر في تقرير مدير مكتب تنمية الاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع إلى

- 1 المساهمة في تنفيذ هذا القرار بالقيام بما يلي من بين جملة أمور:
 - '1' تحديد المتطلبات اللازمة لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي وتقديم المساهمات بنشاط إلى لجان الدراسات ذات الصلة؛
 - '2' النظر في إمكانية التعاون فيما يخص أنشطة المطابقة وقابلية التشغيل البيئي في المستقبل؛
- 2 تشجيع الهيئات الوطنية والإقليمية المسؤولة عن مطابقة أنظمة ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المساهمة في تنفيذ هذا القرار؛
- 3 تبادل الخبرة في مجال المطابقة وقابلية التشغيل البيئي من أجل النهوض بالمعارف وتبادل الخبرات؛
- 4 تهيئة بيئة تمكّن شركات تصنيع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التفكير في تصميم وصناعة المعدات المحلية في البلدان النامية؛
- 5 تطوير وتحسين الاعتراف المتبادل باختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي ونتائجها بما في ذلك آليات وتقنيات تحليل البيانات بين مختلف مراكز الاختبار الإقليمية؛
- 6 العمل معاً لمكافحة المعدات المزيفة والمتلاعب بها باستعمال أنظمة تقييم المطابقة المنشأة على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي؛
- 7 تقييم المخاطر والتكاليف الناشئة عن عدم المطابقة للمعايير الدولية المقبولة، ولا سيما في البلدان النامية، وتبادل المعلومات والتوصيات الضرورية بشأن الممارسات الفضلى، بغية تفادي الخسائر؛
- 8 تعزيز التعاون مع اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) والمنظمات الإقليمية الأخرى المعنية بوضع المعايير، من أجل توحيد المعايير والاعتراف المتبادل بنتائج الاختبارات،

يدعو المنظمات المؤهلة بموجب التوصية ITU-T A.5

إلى العمل على بناء قدرات البلدان النامية في اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، بما في ذلك التدريب، وذلك بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات ومدير مكتب تقييس الاتصالات، طبقاً للقرار 177 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي.